

Distr.: General
29 November 2013
Arabic
Original: English/French



لجنة استخدام الفضاء الخارجي

في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الدورة الثالثة والخمسون

فيينا، ٢٤ آذار/مارس - ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض الآليات الدولية للتعاون في مجال استكشاف

الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية

استعراض الآليات الدولية للتعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية

مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً- مقمّمة
٢	ثانياً- الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	الجزائر
٣	ألمانيا
٦	كينيا

* .A/AC.105/C.2/L.292



أولاً - مقدمة

- ١ - اتفقت اللجنة الفرعية القانونية، التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (اللجنة)، في دورتها الثانية والخمسين المنعقدة في عام ٢٠١٣ على القيام، وفقاً لخطة عمل عام ٢٠١٤ (A/AC.105/1003، الفقرة ١٧٩)، بدعوة الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي لها صفة مراقب دائم لدى اللجنة إلى تقديم معلومات عن مجموعة الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تستخدمها تلك المنظمات في التعاون الفضائي، بما فيها الاتفاقات القائمة الثنائية والمتعددة الأطراف والترتيبات غير الملزمة والمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التقنية وسائر آليات التعاون (A/AC.105/1045، الفقرة ١٧٤).
- ٢ - وقد أعدت الأمانة هذه الوثيقة على أساس الردود الواردة من ألمانيا والجزائر وكينيا.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣]

تعتبر الجزائر التعاون الدولي وسيلة لتيسير نقل المعرفة وتعزيز تطوير التكنولوجيات الفضائية وتطبيقها لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وتتبع الجزائر نهجاً مرناً ومستقلاً تجاه التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، من خلال التوقيع على مذكرات تفاهم واتفاقات حكومية، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة العامة التي تحكم أنشطة الفضاء.

ويتخذ هذا التعاون شكل تنفيذ مشترك لمشاريع الفضاء، وتدريب على المهارات، ومشاريع مصممة لتوفير الحلول للمشاكل العملية.

ولبلوغ هذه الغاية، تسعى الجزائر إلى تحقيق أهداف برنامج الفضاء الوطني بغية تعزيز سياسة تعاون متعددة الأبعاد، لا سيما مع الدول المستعدة للمشاركة في نقل التكنولوجيا والمعرفة لتحقيق الفائدة للجزائر.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣]

تلتزم ألمانيا بالمبدأ الأساسي المتمثل في التعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. فأليات التعاون الدولي ضرورية لأنشطة الفضاء، وقد تُتيح التصديّ لتحديات المستقبل الكبيرة التي تواجه تلك الأنشطة. وألمانيا على قناعة بأنّ المشاكل العالمية تتطلب التعاون العالمي المستند إلى هياكل قانونية ملائمة.

ويشكّل تعزيز التعاون والتفاهم الدوليين "بغية صيانة السّلم والأمن الدوليين" أحد أهداف معاهدة المبادئ المنظّمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وقد عمّدت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (اللجنة) إلى استخدام المبادئ العامة لمعاهدة الفضاء الخارجي لوضع الأساس القانوني لأيّ شكلٍ من أشكال التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية، ابتداءً من أنظمة التطبيق الخاصة (خدمات الاتصالات الفضائية الدولية) ووصولاً إلى إدارة الكوارث باستخدام الموجودات الفضائية (مثل برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (برنامج سبايدر)). وفي هذا السياق، أوليت أهمية خاصة لبناء قدرات الجهات الفاعلة الجديدة في السّاحة الفضائية. فعلاوةً على الجلسات السنوية الرسمية للجنة وعددٍ من الأنشطة والأحداث الدولية الفضائية، مثل السنة الدولية للفيزياء الشمسية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)، أنشئت فرق عمل. ويجري تناول عدد من الموضوعات بصورة مستمرة على مدار العام، بما في ذلك في أفرقة عاملة معنية بموضوعات محدّدة مثل الحطام الفضائي والأجسام القريبة من الأرض واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، علاوةً على برامج التطبيقات ومبادرات التوعية.

وقد شارك الوفد الألماني في الماضي بفعالية في عمل اللجنة، واقترح قرارات تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي السّلمي في الفضاء وجعل الفضاء مورداً مستداماً للبشرية.

ولذلك سوف يسهم الوفد الألماني بفعالية في الفريق العامل المعني باستعراض الآليات الدولية للتعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، المقرر أن يجتمع في عام ٢٠١٤ برئاسة السيد سيتسوكو أوكي (اليابان). ويهتم الوفد الألماني بصفة خاصة بالموضوعات التالية:

- (أ) مناقشة آليات التعاون التي تطبّقها الدول الأعضاء في اللجنة؛
- (ب) آليات وأدوات الاستعراض التي تستخدمها اللجنة ولجنتها الفرعيتان، مع التركيز بصفة خاصة على التفاعل بين اللجنة الفرعية القانونية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية؛
- (ج) تحديد آليات التنسيق المتعدّدة الأطراف بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات المشتركة بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات، وتقييم طرائق عملها؛
- (د) تحديد المؤسسات التعليمية المكرّسة للتعاون الدولي في مجال الفضاء، ومنها الجامعات الوطنية (مثل جامعة كولونيا وجامعة لايدن)، والجامعة الدولية للفضاء، وبرامج الزمالة الدولية.

ومن الأمثلة الممتازة على التعاون الدولي الطويل الأمد وكالة الفضاء الأوروبية (الإيسا)، التي تلتزم ألمانيا تجاهها التزاماً تاماً. والإيسا هي منظمة حكومية دولية تضم ٢٠ دولةً أوروبيةً عضواً، ١٨ منها دول أعضاء أيضاً في الاتحاد الأوروبي. وكندا عضو منتسب في المنظمة. وتمتلك الإيسا خبرةً في الجمع بين البلدان مختلفة الحجم وبلدان تقدّم مستويات مختلفة من المساهمات وبلدان ذات قدرات شديدة التباين في قطاع الفضاء، بغية إيجاد قيمة علمية وتقنية واقتصادية إضافية. ويمكن أن تكون لهذه الخبرة فائدة عظيمة في التعاون العالمي في أنشطة الفضاء، حيث يتعيّن الجمع بين المصالح الوطنية لبلدان تختلف من حيث الحجم والقدرات الفضائية بغية تحقيق ما فيه صالح الجميع. وتنقسم أنشطة الإيسا إلى برامج إلزامية وبرامج اختيارية. وتتضمّن البرامج الإلزامية الأنشطة الأساسية والبحوث التكنولوجية والبرنامج العلمي. ويتعيّن على جميع الدول الأعضاء أن تساهم في هذه البرامج الإلزامية وفقاً لجدول أنصبة يستند إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل منها. أمّا المشاركة ومستوى المساهمة في البرامج الاختيارية، التي تشمل مجالات مثل رصد الأرض، والاتصالات، والملاحة الساتلية، والنقل الفضائي، وبحوث الجاذبية الصُّغرى، ومحطة الفضاء الدولية، فهي طوعية، بحيث يمكن لكل دولة عضو اختيار البرنامج الذي يناسب مصالحها وأولوياتها الصناعية على أفضل وجه. ومن الخصائص الأساسية للإيسا سياستها الصناعية، وبخاصة مبدأ "العائد العادل". وهذا التوازن بين المساهمة والعائد التكنولوجي هو من الجوانب الأساسية للاستثمار في الأنشطة الفضائية.

وقد وضعت الإيسا "خطة الدول المتعاونة الأوروبية" بهدف تعريف البلدان الأوروبية المهمة بآليات التعاون الخاصة بالإيسا. وتتولّى الإيسا، التي لها صفة مراقب دائم لدى اللجنة، مسؤولية التقريب بين مواقف دولها الأعضاء.

والاتحاد الأوروبي وافد جديد إلى ميدان البرامج الفضائية ذات التوجُّه التطبيقي (برنامج غاليليو، وبرنامج كوبيرنيكوس/برنامج الرصد العالمي للأعراض البيئية والأمنية). والتنسيق بين الاتحاد الأوروبي والإيسا مصاغٌ بموجب اتفاقٍ إطاري.

وإضافةً إلى التعاون الأوروبي في مجال الفضاء، ثمة دعامة ثانية للتعاون الدولي. فقد أدّت جميع البرامج الأوروبية - على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الأوروبي - إلى تعاون دولي مع بلدان من خارج أوروبا، وهي الاتحاد الروسي والصين وكندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك مع بلدان أخرى في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، والبحر الأبيض المتوسط.

وخارج أوروبا، أبرمت ألمانيا أكثر من ٨٠ اتفاق تعاون (اتفاقات إطارية واتفاقات مشاريع)، على الصعيد الحكومي وعلى صعيد الوكالات الفضائية، مع أكثر من ٢٠ بلداً. وقد وُقِعَ على أوّل هذه الاتفاقات مع الولايات المتحدة في عام ١٩٦٤. وآخر الأمثلة على تعاون ألمانيا الدولي هو التوقيع على اتفاقٍ إطاري بشأن الفضاء والتكنولوجيا بين وكالة الفضاء الكندية ووكالة الفضاء الألمانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، واتفاق بين الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء بالولايات المتحدة (ناسا) وألمانيا بشأن بعثة المتابعة الخاصة بالبعثة التجريبية للمناخ وقياس الجاذبية (GRACE)، واتفاقٍ إطاري بين وكالة الفضاء الألمانية وجامعة توهوكو في اليابان. وفريق التنسيق الدولي لاستكشاف الفضاء هو مثال على الانتشار الواسع النطاق للتعاون الدولي.

وتتولّى مؤسسات ومراكز بحوث وجامعات مختلفة تنفيذ التعاون. وتُنَفَّذُ المشاريع المشتركة من خلال صكوك قانونية مختلفة، مثل الاتفاقات الإطارية واتفاقات التعاون الخاصة ومذكرات التفاهم. وقد تتضمن الاتفاقات الإطارية التخطيط لبعثات فضائية مشتركة وتنفيذها مع التشارك في المسؤولية عن المعدات، وتنفيذ برامج تبادل علمي تتعلق ببعثات تحدّد بالتشارك، وصوغ مشاريع صناعية وتجارية وخدمات إطلاق، وتبادل المعدات والوثائق والبيانات ونتائج التجارب والمعلومات العلمية، وتنظيم ندوات وحلقات عمل علمية.

ومن أمثلة التعاون الدولي التي يمكن إبرازها المشاركة الفعّالة لألمانيا في برنامج سبايدر، ومساهمة وكالة الفضاء الألمانية في مجالات العمل المتنوّعة للجنة المعنية بسواتل رصد

الأرض والفريق المختص برصد الأرض، الذي هي عضو نشط فيه في مجالات عمل مختلفة مثل تعيّر المناخ، والمبادرة العالمية لمراقبة الغابات، وإدارة الكوارث، والتنوّع الأحيائي.

وتعتزم ألمانيا، وفقاً لاستراتيجيتها المتعلقة بالفضاء، أن تتوسّع أكثر في التعاون الدولي من خلال التنسيق مع شركائها كوسيلة لتحجّب ازدواجية الجهود وفرط القدرات اللذين لا مبرّر لهما، مع تحسين كفاءة قطاع الفضاء في الوقت نفسه.

وأخيراً وليس آخراً، لا بدّ من التشديد على أن المنتديات الدولية المعنية بقانون الفضاء، مثل المعهد الدولي لقانون الفضاء، والمركز الأوروبي لقانون الفضاء، ولجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي، والمعهد الأوروبي لسياسات الفضاء، تقدّم مساهمة قيّمة في سبيل الوصول إلى فهم مشترك لآليات التعاون في الفضاء وللإطار القانوني ذي الصلة.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣]

كينيا من البلدان الموقّعة على معاهدة المبادئ المنظّمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تُحدثها الأجسام الفضائية.

وهي طرف أيضاً في خمسة اتفاقات أخرى تتعلّق بقانون الفضاء، وهي:

(أ) معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء؛

(ب) الاتفاقية المتعلّقة بتوزيع الإشارات الحاملة للبرامج والمُرسلة عن طريق السواتل؛

(ج) الاتفاق المتعلّق بالمنظمة الدولية لسواتل الاتصالات "إنتلسات"؛

(د) اتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقّلة (إنمارسات)؛

(هـ) دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات.

وفيما يلي قائمة بأنشطة أخرى اضطلعت بها كينيا في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية:

(أ) دخلت كينيا في تعاون مع الجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا من أجل مبادرة تشكيلة السواتل الأفريقية لإدارة الموارد والبيئة، التي تهدف إلى إطلاق سواتل صُغرية في مدار أرضي منخفض لضمان أن تجمع أفريقيا بيانات رصد الأرض على نحوٍ متواصل لاستخدامها في تطبيقات شتى؛

(ب) مبادرة مصفوفة الكيلومتر المربع هي مبادرة دولية لتصميم وبناء أحدث مقرب راديوي في العالم يكون أكثر حساسية بقدر كبير للغاية من المقارب الراديوية القائمة وأسرع منها. وتشارك كينيا مع جنوب أفريقيا وسبعة بلدان أخرى في تقديم عرض دولي لاستضافة أكبر مقرب راديوي في العالم؛

(ج) نُفذ مشروع سان ماركو لتعقب السواتل وإطلاقها من خلال اتفاق ثنائي بين حكومتَي إيطاليا وكينيا. ويجري الآن التفاوض حول تجديد الاتفاق.